

الطريق إلى الأحزاب

كان أول سؤال مطروح بعد أن أعلن الرئيس السادات قراره السياسي بأن تتحول التنظيمات السياسية الثلاثة إلى أحزاب هو مدى اتفاق هذا القرار مع أحكام الدستور القائم ، وهل يحتاج تطبيق هذا القرار إلى تعديل في الدستور .
ويبدو أن معظم الآراء التي طرحت في ذلك الحين - وخاصة بين أساتذة القانون الدستوري - كانت أميل إلى تغليب الحاجة إلى تعديل الدستور .
لم يكن النص في قانون الوحدة الوطنية على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد يمثل مشكلة ، لأن هذا النص يمكن إلغاؤه عند إصدار قانون تنظيم الأحزاب السياسية . ولكن الصعوبة قد بدت إزاء نص المادة الخامسة من الدستور التي تنص على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الذي يمثل - بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية - تحالف قوى الشعب العاملة ، وأنه أداة هذا

التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطني إلى أهدافه المرسومة ، وقد أشارت هذه المادة في أكثر من موضع إلى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ، فهي التي تباشر العمل السياسي وهي تقوم على مبدأ الديمقراطية . وللإتحاد الاشتراكي نظام أساسي يحدد شروط العضوية في هذه التنظيمات ، ويجب أن يضمن تمثيل العمال والفلاحين في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الأقل . فما هي هذه التنظيمات ؟ وأليست هي تلك التشكيلات التي عرفناها منذ نشأة الإتحاد الاشتراكي في عام ١٩٦٢ من وحدات أساسية إلى لجان ومؤتمرات على مستويات مختلفة تنتهي إلى المؤتمر القومي العام ، وإلى اللجنة المركزية ؟ أم أن الأحزاب السياسية التي تنشأ يمكن أن تعتبر تنظيمات للإتحاد الإشتراكي ، وماذا يكون الفرق بينها في هذه الحالة وبين التنظيمات أو المناير التي كان قد أعلن عن قيامها كأجنحة داخل الإتحاد الإشتراكي ؟ وكيف يتفق اعتبار هذه الأحزاب كتنظيمات للإتحاد الاشتراكي مع ما دعا إليه الرئيس من أن ترتفع يد الإتحاد الاشتراكي عن الأحزاب نهائياً ، حيث يصبح كل حزب حراً تماماً في إدارة نشاطه ، في حين أن المادة الخامسة من الدستور تصف الإتحاد الاشتراكي بأنه أداة التحالف ، وهو الذي يؤكد سلطة هذا التحالف عن طريق العمل السياسي الذي تباشره تنظيماته بين الجماهير ؟

ومن الإنصاف أن نقرر أن لهذه الاعتراضات وجاهتها . وأذكر أنني حينما دعوت إلى إجراء حوار بين ممثلي التنظيمات الثلاثة وأساتذة القانون الدستوري ورؤساء تحرير الصحف حول هذا الموضوع في الندوات التلفزيونية التي أدارها الدكتور مصطفى خليل الأمين الأول للإتحاد الاشتراكي ، أن المناقشة قد أسفرت عن رأيين لا ثالث لهما : إنه إذا أريد أن تقطع الصلة كاملة بين الأحزاب وبين الإتحاد الاشتراكي فإنه لا مناص من تعديل الدستور ، أما إذا أبقينا على قدر من هذه الصلة فإن الأمر قد لا

يحتاج إلى تعديل دستوري ، ويكتفى بأن يصدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية وتنظيم علاقتها بالاتحاد الاشتراكي .

وقد برز رأى ثالث للدكتور وحيد رأفت الفقيه الدستوري المعروف ، يؤيد تعديل المادة الخامسة من الدستور ، بحيث تنص على الإحالة إلى قانون يصدر بين علاقة الاتحاد الاشتراكي بالأحزاب السياسية الثلاث القائمة ، « دون التعجل في الوقت الحاضر بإصدار قانون للأحزاب السياسية يتسم بالعموم والشمول وكأن الباب قد أصبح مفتوحاً على مصراعيه لإقامة الأحزاب مع أن الواقع يفرض خلاف ذلك » .

ولكن يبدو أنه كانت هناك صعوبات سياسية في فتح الباب أمام تعديلات دستورية في هذه الظروف الراهنة ، التي تقتضى الحرص على أن يكون فتح باب الجدل وتشعب الآراء والانقسام حولها في أضيق نطاق يقتضيه الحفاظ على الضمانات الأساسية للحريات وحسب . فقد طرحت آراء مثلاً ترى عدم الحاجة إلى الإبقاء على الاتحاد الاشتراكي أصلاً مهما تقلصت الصلاحيات التي ستبقى له ، وطرحت آراء تطلب العدول عن نسبة الخمسين في المائة المقررة للعامل والفلاحين ، بل طرحت آراء ترى إعادة النظر في مواد الدستور التي تنص على أن الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي ، بحجة أن هناك أحزاباً قد تنشأ ، ومن حقها أن تعلن عدم تبنيها للاشتراكية كمنهاج للتطور . وكان مؤدى هذا أن نفتح الباب أمام صراع القوى والصدام بين أنصار الماضي كله وأشياء الحاضر ومريدى المستقبل ، وكأن الأرض قد تحررت كلها ، وكأننا قد اجتزنا ضائقنا الاقتصادية - وقد يحلو للبعض أن يسمى قضية تحرير الأرض أوقضية التنمية والخروج من الضائقة الاقتصادية ، بأنها « شاعات » يحاول النظام أن يعلق عليها كل ما لا يرضى عن قبوله . . ولكنى أرى من موقع الانصاف الموضوعي - ومع أنني من حيث المبدأ أقف مؤيداً بكل قواى لقضية بناء الاشتراكية والديمقراطية معاً - أن المرحلة الحالية لها متطلباتها فعلاً التي تحد من

حركتنا نحو الانطلاق .

لقد كان بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ يكتفي بالدعوة إلى إعداد الدستور ليصدر بعد «تصفية آثار العدوان» . . فتجاوزنا ذلك وأصدرنا الدستور في عام ١٩٧١ . . . وخصنا حرب أكتوبر ، وجاءت وثيقة أكتوبر تدعو إلى تعدد الآراء . . فتجاوزنا ذلك وأقمنا تنظيمات سياسية كأجنحة داخل الاتحاد الاشتراكي . وكانت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي ، ثم تقرير لجنة مستقبل العمل السياسي يلحان على أن تتاح للمنابر أو التنظيمات فرصة التطور الطبيعي الوئيد نحو الأحزاب ، فتجاوزنا ذلك في مدى شهور قليلة ونشأت أحزاب ثلاثة . . وكان الرأي أن هذه الأحزاب الثلاثة تمثل الاتجاهات التي لا يخرج عنها الفكر السياسي ، فتجاوزنا ذلك في قانون الأحزاب لينشأ أى حزب جديد طالما أنه جاء ببرنامج متميز . . كل هذه التغييرات قد جرت ولنعترف بصراحة بأننا لا نريد أن تشغلنا أكثر من هذا القدر عن القضية الأساسية وهي تحرير الأرض ، ولا نريد أن تشغلنا أكثر من هذا القدر عن مشاكل الجماهير الحادة والعاجلة . وإلا فقيم كان انتقادنا لما جرى بعد ثورة ١٩١٩ حينما انشغلنا بالدستور والأحزاب عن وحدة وطنية متماسكة في مواجهة الاستعمار ، وحيث ألحانا الاستعمار ردحاً طويلاً من الزمن بلعبة كراسي الحكم «وبالشكل» الديمقراطي عن جوهر قضيتنا الأساسية . . الاستقلال التام أو الموت الزؤام !

ومع ذلك فإن أماننا واقعاً دستورياً معيناً يجب أن نلتزم به ، فإجراءات تعديل الدستور معروفة . إن التعديل يحتاج إلى مراحل : نصاب معين للتقدم يطلب التعديل هو ثلث أعضاء المجلس ، ونصاب معين لموافقة مجلس الشعب عليه من حيث المبدأ ، وهو أغلبية أعضائه ، ثم نصاب معين للموافقة على التعديلات هو ثلثي أعضاء المجلس ، ثم طرحه للاستفتاء العام . . ولم يقفل أحد الباب في وجه من يطلب التعديل بهذه الوسائل التي نص عليها الدستور .

لذلك لم تَمْض سوى أسابيع قليلة على القرار السياسى الذى أعلنه الرئيس بشأن السماح للتنظيمات السياسية الثلاث بأن تتحول إلى أحزاب حتى كانت ثلاثة اقتراحات بمشروعات قوانين بشأن تنظيم الأحزاب قد قدمت إلى المجلس ، كان أولها الاقتراح الذى قدمه النائب المستقل عبد الفتاح حسن (من مؤسسى حزب الوفد الجديد) والاقتراح الذى قدمه النائب المستقل محمود القاضى (من جبهة المستقلين) ثم اقتراح قدمه وكيل اللجنة التشريعية محمد فتحى الكيلانى مع بعض أعضاء حزب مصر الآخرين . وكان من الواضح أن الاقتراحين المقدمين من الزميلين عبد الفتاح حسن ، ومحمود القاضى ، قد استوحيا معظم أحكامهما من قانون تنظيم الأحزاب الذى صدر فى بداية الثورة وأن كلا من الاقتراحين قد أسقط تماماً أية إشارة إلى الاتحاد الاشتراكى .

وبينا كانت اللجنة التشريعية بالمجلس عاكفة على دراسة الاقتراحات الثلاثة ، وقعت حوادث ١٨ و ١٩ يناير ، وطرح الرئيس للاستفتاء القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذى قرر فى صدره أن حق تكوين الأحزاب مكفول طبقاً لما ينص عليه القانون الخاص بإنشاء الأحزاب حال صدوره من السلطة التشريعية . . وأدى الشعب برأيه فى ١٠ فبراير ١٩٧٧ بأغلبية ساحقة بالموافقة ضمناً على حق تكوين الأحزاب . وقد كانت هناك آراء مختلفة منذ طرحت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى تدعو إلى استفتاء الشعب حول إقامة الأحزاب ، ولم يبد ذلك مقبولاً فى ذلك الحين ، حتى جاءت المناسبة التى جعلت من اللازم حسم الأمور ، وأصبح المبدأ مقررأ باستفتاء الشعب فيه . ولم يعد هناك مجال - حسباً عبّر عن ذلك العضو المحترم عبد الفتاح حسن ، فى إحدى جلسات مناقشة قانون الأحزاب - « للكلام فيما أفتى به الشعب ، فنحن فقط بصدد وسائل تنظيم هذا الحق ، ولكل منا أن يدل برأيه فى شأن القيود الواردة بهذا المشروع ، ونحن جميعاً نخضع لرأى الأغلبية ،

فهذا هو الحكم الديمقراطي السليم الذى نحنى جميعاً رءوسنا له « وأقف عند هذه العبارة الأخيرة ، ذلك أنه حين بدأ المجلس فى نظر الاقتراح بمشروع قانون الذى تقدمت به اللجنة التشريعية بجلسة ٢٩ مايو ١٩٧٧ كان من الواضح أن هناك بعض تحفظات بشأن ما سسمى « القيود الواردة بالمشروع » وكان المفروض أن تلمضى المعارضة فى مناقشتها وأن تخضع فى النهاية لرأى الأغلبية على حد تعبير السيد العضو عبد الفتاح حسن ، بدلاً من انسحابها من المناقشة .

وأبادر فأقرر أنه ما من شك فى أن الاقتراح بمشروع قانون ، الذى تقدم به نواب حزب مصر ، كان فى صورته الأولى أفضل بكثير من الاقتراح الذى انتهت إليه اللجنة التشريعية التى تضم أيضاً غالبية من أعضاء حزب مصر ، وأنه لولا المناقشات الصريحة الحية التى أبدأها كثير من نواب حزب مصر بعد انسحاب المعارضة لما خرج هذا الاقتراح بصورة أفضل بكثير من الصورة التى عرض بها على المجلس . ولاشك أنه كان للمناخ الذى أعقب حوادث ١٨ و ١٩ يناير أثره فى الصيغة التى كانت اللجنة التشريعية قد انتهت إليها والتى زادت فى الضوابط التى كانت قائمة فى المشروع بصورته الأولى ، مما كان يمكن اعتباره مجاوزة للتنظيم إلى التقييد .

وعلى سبيل المثال لم يكن هناك نص فى المشروع بصيغته الأولى يميز لأمين اللجنة المركزية أن يوقف لمقتضيات المصلحة القومية قرارات الأحزاب ، ولم يكن هناك نص فى المشروع بصيغته الأولى ينص على اعتبار الحزب منحللاً إذا لم يحصل على عشرين مقعداً فى مجلس الشعب فى أية انتخابات لاحقة . ثم إن المشروع فى صيغته الأولى كان يكتفى فى تأسيس الحزب بأن يكون من بين مؤسسيه عشرة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الشعب ، وكان يكتفى بأن يكون هذا الحكم وقتياً خلال الفصل التشريعى الحالى فى حين أن المشروع كما انتهت إليه اللجنة التشريعية قد تطلب أن يكون من بين المؤسسين عشرون عضواً من أعضاء المجلس ، وجعل هذا

الشرط دائماً لا موقوتاً .

ومن الإنصاف مع ذلك أن نقرر أنه كان لكثير من أعضاء المجلس ومن حزب مصر دور هام في إلغاء هذه النصوص التي أضيفت على الاقتراح الأصلي ، وفي رد هذا التشريع إلى دائرة الضوابط المتوازية المناسبة . بل إن المهندس سيد مرعى رئيس المجلس لم يتردد في أن يتزل من على منصة الرئاسة ليشترك في المناقشة مؤيداً ، لتخفيف بعض الضوابط التي تجاوزت التنظيم إلى التقييد .

وقبل أن أتناول بالتعليق هذه الضوابط وما إذا كانت تمثل قيوداً تكبل حرية تكوين الأحزاب كما ذهب بعضهم ، أرى لزماً أن أعود فأكرر إن إنشاء الأحزاب السياسية محكوم بالدستور ، وأن أحداً لم يزعم ولا يصح أن يزعم أن حرية تكوين الأحزاب قد أصبحت مطلقة فهي مقيدة بقيد هام ليس هو شرط العشرين الذى كثر الضجيج حوله ، وليس هو علاقة الأحزاب باللجنة المركزية بل إنها مقيدة بالتزام أساسى يحول بالضرورة دون تحقيق هذه الحرية المطلقة وهو الالتزام بالاعتراض مبادئ الحزب مع النظام الاشتراكى الديمقراطى ولامع مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو أى أنها يجب ان تدور في إطار مايقضى به الدستور من تحالف بين قوى الشعب العاملة يتصدره العمال والفلاحون بنسبة لاتقل عن النصف في جميع التنظيمات السياسية والشعبية ومن أن الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف تذويب الفوارق بين الطبقات وأن الاقتصاد القومى ينظم وفقاً لحطة تنمية شاملة تراعى وضع حد أعلى يكفل تذويب الفوارق بين الدخول مع اعتبار أن القطاع العام هو قائد التنمية ومشاركة العمال في إدارة المشروعات وأرباحها وتحديد حد أقصى للملكية الزراعية ومن ثم فإن الأحزاب التى أصبحت لها حرية التكوين يجب أن تدور في هذا الإطار، وحريتها تدور وجوداً وعدمأ مع أحكام هذا الدستور .

ومن لايحجبه ذلك فليوجه نقدًا إذا شاء إلى الدستور، وليطالب بتعديله بالطريقة الشرعية، لأن يوجه نقده إلى قانون تنظيم الأحزاب . . .
ولقد ذكرت ذلك صراحة عند مناقشة مشروع القانون في مجلس الشعب يجلسه أول يوليو عام ١٩٧٧ حيث قلت (أود أن نلاحظ - ولتتكلم بصراحة - أننا لاننقل نظام الأحزاب المعروف في الدول الغربية الليبرالية وهذا واضح، وليس لنا أن نزعم أننا نتقدم باقتراح بمشروع قانون يعطى حرية مطلقة لإنشاء الأحزاب . . . إطلاقاً لم ندع هذا ولا يمكن أن ندعيه . . . لأننا نواجه حكماً دستورياً قائماً) .
ولننتقل بعد ذلك إلى الضوابط التي أثارته تعليقات واعتراضات دعت المعارضة إلى الانسحاب من المناقشة .

ويمكن أن نحصر الاعتراضات الرئيسية فيما يلي :

- ١- شرط تمييز برنامج الحزب تمييزاً جوهرياً .
 - ٢- شرط توافر عشرين عضواً لتأسيس الحزب .
 - ٣- سلطة اللجنة المركزية وعلاقتها بالأحزاب .
- فأما عن شرط تمييز برنامج الحزب تمييزاً جوهرياً فقد كان المقصود به الحد من تعدد الأحزاب والانتشاً أحزاب لا تمثل برنامجاً متميزاً عن برامج الأحزاب القائمة حتى لانعود إلى العيوب التي كنا نشكونها في ظل الأحزاب القديمة وهي عدم وجود برامج واضحة لهذه الأحزاب .

وقد مر هذا الشرط في الصياغة بمراحل مختلفة .

ففي المشروع في صيغته الأولى كان النص على تمييز المبادئ والأهداف التي يعمل الحزب من أجلها تمييزاً جوهرياً عن الأحزاب القائمة . وكان النص على هذا النحو موجبا للانتقاد مافي ذلك شك وقد ذكر الدكتور محمد حلمي مراد عن ذلك أن المبادئ والأهداف متفق عليها ولا يمكن أن ينشأ حزب على أساس أهداف ومبادئ

جديدة وانتهت اللجنة التشريعية بكل اتجاهات أعضائها إلى تعديل هذا النص ليكون التميز في البرامج لافي المبادئ والأهداف .

وحسبما عبرت عن ذلك بجملة ٣٠ مايو عام ١٩٧٧ فإنه من الصعب أن نضع تعريفات لما يعتبر مبادئ وما يعتبر أهدافاً وأغراضاً ووسائل وهي العبارات التي كانت ترد في المشروع وحسبما جاء في موسوعة العلوم الاجتماعية عن تعريف البرنامج الحزبي فإنه بيان عام للمبادئ والسياسات والقضايا ، وكذلك برنامج الوعود التي يتعهد الحزب بوضعها موضع التشريع .

وقد تقدمنا خطوة أفضل عند مناقشة المشروع في المجلس ، فقد اقترحت حذف وصف « الجوهري » في تميز برامج الأحزاب وهو نفس الاقتراح الذي كان قد تقدم به الدكتور محمد حلمي مراد أمام اللجنة ولم تأخذ به ، ووافق المجلس على الاقتراح . وأصبح النص يكتفي بتميز برنامج الحزب عن غيره من الأحزاب القائمة ولم يعد يشترط أن يكون هذا التميز جوهرياً (وكل هذا قد جرى بجملة ٣١ مايو ١٩٧٧ قبل انسحاب المعارضة من المناقشة) .

على أن أهم الاعتراضات التي وجهت إلى مشروع قانون تنظيم الأحزاب السياسية كان بشأن اشتراط أن يكون من بين مؤسسيه عشرون عضواً من أعضاء مجلس الشعب ، حتى أن بعضهم قد رأى أن هذا الشرط سيحول دون قيام أحزاب سياسية جديدة وأنه يحرم المواطنين من الحق الذي تقرره الاستفتاء ، وهو حرية تكوين الأحزاب السياسية ، في حين تساءل بعضهم لماذا لا يطبق هذا الشرط على الأحزاب السياسية الثلاثة التي تحولت من تنظيات إلى أحزاب .

وقد سبق أن بينت أن شرط توافر عشرين عضواً لتأسيس الحزب قد مر بمراحل مختلفة ، في البداية اكتفى المشروع بوجود أن يكون من بين المؤسسين عشرة من أعضاء المجلس ، وأن يكون هذا الشرط وقتياً في الفصل التشريعي الحالي ، ولكن

اللجنة التشريعية بغالبية أعضائها من حزب الأغلبية انتهت إلى زيادة العدد المطلوب إلى عشرين وإلى جعل هذا الشرط شرط استمرار ودوام .

وأبدأ بالتسليم بأن تطلب عدد معين من أعضاء المجلس في تأسيس الحزب السياسي شرط لانظير له في أي بلد آخر وأنه جاء على خلاف الأصل ومن الإنصاف أن نقول إذا أردنا أن نقدم للناس رأياً علمياً تزيهاً وموضوعياً إن الأصل في الحزب أن ينشأ بين الجماهير ، وأن يلتف أنصاره حول برنامجهم ، فإذا جاءت الانتخابات العامة كان من الممكن أن يصل مرشحوه إلى مقاعد المجلس ، وليس العكس . بل وأضيف إنصافاً للمناقشة التزيهية الموضوعية أن الحزب الذي ينشأ نشأة طبيعية غير مصطنعة كما نريد ، هو الحزب الذي يبدأ بين الجماهير ، وينتهي إلى المجلس لا الحزب الذي يبدأ من المجلس لينتهي إلى الجماهير .

حقيقة لقد قلت أثناء مناقشة المشروع بالمجلس أنه باستقراء تاريخ نشأة الأحزاب نجد أنها نشأت في إنجلترا داخل البرلمان وبعد حوالي مائتي سنة بدأت الأحزاب تنشأ خارج البرلمان ونشأ حزب العمال متأخراً بعد نشأة حزبي الأحرار والمحافظين مستنداً إلى النقابات العمالية حتى وصل إلى مقاعد البرلمان ولكني كنت أعني أن نشأة الأحزاب بوضعها الحالي كانت ثمرة تطور طويل حتى إن حزب الأحرار مثلاً قد استمر في الحكم بمفرده ستة وخمسين عاماً منذ كان جلاستون رئيساً للوزراء في عام ١٨٣٠ حتى اللورد جراي في عام ١٨٨٦ ! وأن الأحزاب في إنجلترا التي بدأت ككتلتات داخل البرلمان في القرن السابع عشر لم تكن شرعيتها إلا في عام ١٨٣٢ حينما صدر قانون الإصلاح البرلماني . ولكن اذكرته في هذا الشأن لم يكن حجة لتأييد نشوء الأحزاب داخل البرلمان أو من ممثلي الشعب فإن هذا كان يمكن أن يصدق عليه اعتراض الدكتور محمود القاضي بجلسته ٣١ مايو من أنه يقصر حق تشكيل الأحزاب على أعضاء المجلس ، ولكن هذا السرد التاريخي كان مقدمة للإجابة على

السؤال الحقيقي وهو : كيف نبدأ بداية سليمة لالتحدث هزات عنيفة في التحول من
الوحدانية إلى التعدد؟

أردت أن أقول هذا لأين أن عقدة العقد كانت هي الحاجة إلى تحديد نقطة
بداية للنشاط الحزبي التي ظل غائبا عن الساحة السياسية في مصر قرابة خمسة
وعشرين عاما . لا بد أن تكون هناك بداية ما ، وبداية تدخل في اعتبارها كل الظروف
والاعتبارات . تدخل في اعتبارها أن الدستور القائم يجعل الاتحاد الاشتراكي أداة
التحالف وتدخل في اعتبارها أن نشأة الأحزاب فجأة سيؤدي إلى اضطراب
واضطناع . . وقد يؤدي إلى نشوء أحزاب صغيرة متعددة لا تمثل واقعاً اجتماعياً .
وتدخل في اعتبارها أن الأحزاب الثلاثة التي بدأت قيامها في صورة منابر كأجنحة
داخل الاتحاد الاشتراكي نشأت بمؤسسين عشرة من أعضاء اللجنة المركزية ومجلس
الشعب . وقد كان هذا ضمناً لجديتها إزاء موجة هائلة من المنابر التي تساقطت على
رؤوسنا على حد تعبير الدكتور رفعت المحجوب وقتئذ .

لذلك ومع تسليمي بأن الأصل في الأحزاب أن تنشأ خارج البرلمان ، ومع
تسليمي بالمخاطر الناشئة عن اشتراط عدد معين من أعضاء المجلس لتأسيس الحزب ،
إذ أنه قد يؤدي في مرحلة معينة إلى أن يكون نشوء حزب جديد انفصالاً من حزب
قائم ، وقد يؤدي إلى تجمع مثل هذه العدد افتعالا لإنشاء الحزب ولو اختلف أفراد
في مناهجهم السياسية أو يبايعهم الفكرية ، وقد يؤدي إلى أن تصبح هذه الأحزاب
كتلا برلمانية لا أحزابا سياسية بالمعنى الصحيح ، كتلا يتركز نشاطها داخل المجلس
دون أن تكون في بدايتها مستندة إلى قواعد شعبية وأرضية صلبة من القوى الاجتماعية -
مع تسليمي بكل هذا وهو صحيح إلا أنه على الجانب المقابل كانت هناك مخاطر
التعدد وانعدام الجدوية وتخلف نقطة الابتداء السليمة .

ولو استعدنا ماجرى في اليونان حينما سمح فيها بقيام الأحزاب أخيراً بعد فترة

الحكم العسكري يدهشنا أن عددها وصل إلى حوالي مائة وعشرين حزباً . . وفي أسبانيا وصل عدد الأحزاب إلى حوالي مائة وخمسين حزباً . . مع ملاحظة أنه في فترة الحكم الفاشي في اليونان أوفى أسبانيا كانت هناك أحزاب قائمة فعلا وتباشر نشاطها سرا فما أن انقشعت الغمامة حتى ظهرت هذه الأحزاب على السطح أما في مصر فقد كان النشاط السياسي مقصوراً على الاتحاد الاشتراكي ، وخارجه كان هذا النشاط متوقفاً تماماً لا يجد له أى جذور بين الجماهير .

وقد تساءل بعضهم مثلاً : ماذا جرى في أسبانيا بعد أن نشأت فيها هذه الأحزاب كلها . لقد أسفرت الانتخابات عن وصول عدد محدود منها إلى البرلمان وانتهى الأمر ، فلاقى تهديد للسلام الاجتماعى أوللوحدة الوطنية نتيجة هذه الطفرة بعد سنوات تجاوزت الثلاثين من الحكم الدكتاتورى المتسلط .

وإلى هؤلاء أقول لهم : إن الأمر لم يكن بهذه السهولة ولم يكن الانتقال مأموناً . . كان المعلقون السياسيون يتساءلون وسط موجة الاضطرابات التي صاحبت الانتخابات هل يمكن أن تصبح أسبانيا آمنة للانتقال إلى الديمقراطية (التاميس اللندنية في ٢ يونيو ١٩٧٧) ، وجاءت الإجابة عن هذا السؤال بعد أقل من ثلاثة أشهر على إجراء الانتخابات حينما وقعت محاولة اعتداء على حياة الملك ورئيس الوزراء وقامت سلسلة من الاضطرابات ألحقت ضرراً بليغاً بالاقتصاد القومى المتدهور حتى إن جريدة النيوزويك الأمريكية نشرت بتاريخ ٢٩ أغسطس عام ١٩٧٧ تحت عنوان « فوضى أم ديمقراطية » تحليلاً للموقف الذى وصفه المعلق الأسباني « جيم كامباني » بأنه لا يحتاج إلى أكثر من خطوة أخرى واحدة وتنتقل أسبانيا من نظام الحكم التسلطى إلى حكم الغابة !

فالانتقال من الشمولية إلى التعدد ليس أمراً سهلاً ولا آمناً ، ويحتاج إلى أن تكون له ضوابطه الدقيقة والمرنة في نفس الوقت ، والتي لاتصل إلى حد التقييد والمنع . .

والأصبحت تجربة التحول إلى الديمقراطية بنكسة لا يعلم إلا الله مداها ولا من أين يمكن أن نجيء !

ولهذا فإن أعمال العنف التي قد تقترفها بعض الجماعات المتطرفة هي ضربة للتجربة الديمقراطية يمكن أن تؤدي إلى انتكاسها . إن إنجلترا نفسها ذات التقاليد الديمقراطية العريقة تعاني هذه الأيام من حوادث الصدام التي تقع بين أنصار الحزب الفاشي الجديد الذي يتزعمه « جون تيندال » والمسمى الجبهة الوطنية ، وبين جماعات اليسار المتطرف الراض للمجتمع ، والذي يدين الأحزاب الشيوعية أيضا ويتمها بأنها أصبحت تعمل في إطار النظام وسقط بعض القتلى وقبض على المئات وتساءل البعض عما إذا كانت إنجلترا ستسمح بسيطرة قانون الغابة عليها بل طالب بعضهم بتقييد المظاهرات والمواكب العامة !

بل لتأمل ماجرى في « الباكستان » مؤخراً حيث انتكست التجربة الديمقراطية نتيجة صراع مروع بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم وتدخل الجيش بدعوى تصحيح مسار الديمقراطية !

ولتأمل تجربة مشابهة مثل تجربة تركيا في عهد أتاتورك حيث كان هناك حزب واحد هو حزب الشعب الجمهوري ، وكان أشبه في الواقع بتجمع جماهيري واسع أكثر من كونه حزباً كما وصفه العلامة الفرنسي ديفرجيه أستاذ القانون الدستوري ، وبدأت تجربة إقامة حزب آخر في عام ١٩٢٤ ، ثم انتكست بعد ثورة الأكراد على كمال أتاتورك وأغلق هذا الحزب . وبدأت محاولة ثانية عام ١٩٣٠ حينما طلب كمال أتاتورك من صديقه فتحى بك الذى كان سفيراً لتركيا في باريس أن ينشئ حزب الأحرار . وأعقب ذلك ممارسة هذا الحزب - برغم ما بدا من أنه كان مصطنعاً - لأشد أنواع النقد فأغلق الحزب بعد فترة وجيزة ثم بدأت التجربة داخل الحزب الواحد بنشوء أجنحة تمثل كتلا برلمانية في عام ١٩٤٦ ، ولم يصدر قانون لتنظيم

الأحزاب السياسية بشكلها الحديث إلا في عام ١٩٦٣ ، بعد إعلان الدستور الجديد الذى سجل حرية تكوين الأحزاب السياسية .

ومن هنا يمكن أن نفهم وجهة النظر التى تطلبت فى البداية توافر عدد معين من أعضاء المجلس لتأسيس الحزب ، فلا أعتقد أن الهدف من ذلك كان محاولة إسباغ حماية على حزب الأغلبية الحاكم ، بل كان مجرد تحديد لنقطة ابتداء فى عودة الأحزاب السياسية وحتى تأخذ التجربة مداها ، ومع ذلك فقد كان لدى تحفظان :

التحفظ الأول :

إننى كنت أفضل الاقتصار على أن يكون العدد المطلوب عشرة أعضاء بدلا من عشرين عضواً ، وحققتى فى ذلك أن هذا العدد هو نفس العدد الذى تأسست به الأحزاب الثلاثة القائمة ، والتى أضفى قانون تنظيم الأحزاب عليها شرعية الوجود فسمح باستمرار قيامها ، فمن المنطقى الأيزيد العدد بالنسبة للأحزاب الجديدة . وقد أبديت هذا عند مناقشتى للمشروع .

التحفظ الثانى :

إننى كنت متمسكاً منذ البداية بأن هذا الشرط يجب أن يبقى شرط تأسيس لشرط استمرار ، وأن يكون شرطاً وقتياً مقصوراً على الفصل التشريعى الحالى وحده . . وهذا هو مانجحنا فى الانتهاء إليه برغم انسحاب المعارضة من المناقشة وهو ماخفف من وقع إبقاء شرط العشرين .

فمنذ البداية اختلفت الآراء حول هذا الشرط ومداه . فاعترضت المعارضة ومجموعة كبيرة من المستقلين على هذا الشرط ، بل كان هذا الشرط أحد الأسباب التى دعت بعضهم إلى عدم الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ وكانوا واحداً وعشرين عضواً وقد اتجه بعض أعضاء حزب مصر إلى العودة إلى النص الأصيل

الذى كان وارداً في المشروع ، أى أن يكون الشرط محمداً بعشرة أعضاء وبالفصل التشريعى الحالى . وكانت أشد الاعتراضات موجهة إلى اعتبار شرط العشرين شرط استمرار بمعنى أنه إذا لم يحصل الحزب على هذا العدد فى أية انتخابات لاحقة اعتبر منحلًا إذ كان مؤدى هذا أن يمارس الحزب نشاطه ويكون له جريدته ومقاربه وأنصاره ثم إذا حصل على تسعة عشر مقعداً مثلاً فى الانتخابات بدلاً من عشرين اعتبر منحلًا ! ومعنى هذا أن يتحول أعضاؤه فى المجلس إلى كتلة برلمانية وأن نشجع أنصاره خارج المجلس على العمل فى الخفاء !

ولهذا فقد أحسن حزب مصر صنعاً إذ بادر منذ أولى جلسات نظر المشروع فعدل عن التمسك باعتبار هذا الشرط شرط استمرار . ولكن بقى الاعتراض الثانى وهو اعتباره شرطاً للتأسيس أى إنه كلما أريد تأسيس حزب جديد بتعين أن يكون من بين مؤسسيه عشرون من أعضاء مجلس الشعب دون أن يقتصر هذا القيد على الفصل التشريعى الحالى وقد كانت هناك تحفظات على ذلك أيديتها وأبداها بعض أعضاء حزب مصر الآخرين . وأذكر منهم الزملاء الدكتور السيد على السيد ، ومحمود أبووفية والدكتورة لى تكلا ، وعمر أبوستيت ، ويوسف نصار .

ويبدو أن التشدد فى طلب توافر العشرين عضواً من أعضاء المجلس بين المؤسسين كشرط دائم ، كان مرجعه الخوف من تعدد الأحزاب الذى قد يؤدى إلى بعثرة الجهود الوطنية وعرقلة العمل السياسى وقد كان رأى أن المبالغة فى طلب استمرارية هذا الشرط مرجعه تخوف فى غير موضعه ، وحسبها أوضحت فى جلسة أول يونيو التى ناقش فيها مجلس الشعب هذا الشرط فإن نظام الانتخاب فى مصر يقوم على أساس الدوائر الانتخابية لا على أساس الانتخابات بالقائمة أو الانتخاب النسبى ، ومعروف أن التعدد المقيت للأحزاب يجرى غالباً نتيجة الأخذ بنظام الانتخاب النسبى الذى يسهل من وصول عدد كبير من الأحزاب إلى مقاعد البرلمان ولهذا فإن البلاد التى تأخذ

بنظام الانتخاب على أساس الدوائر مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لا يصل فيها إلى البرلمان إلا عدد محدود من الأحزاب في حين أنه في بلاد أخرى تأخذ بنظام الانتخاب النسبي مثل هولندا بلغ عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان عشرين حزباً ، وهو ما يجعل تشكيل الحكومة ، من حزب واحد أمراً متعذراً ، فتكثر الحكومات الائتلافية التي سرعان ما تسقط حينما يتصدع الائتلاف وفي معظم هذه الدول تشكل الحكومات من أحزاب الأقلية ولا تبقى في الحكم إلا نتيجة تفاهم بينها وبين الأحزاب الأخرى . هذه هي المخاطر الحقيقية من تعدد الأحزاب . . وهي مخاطر التعدد داخل البرلمان . أما التعدد خارج البرلمان فإنه لا يهدد الاستقرار السياسي ، ولا تبدو مخاطره إلا وقتياً في ظروف مثل الظروف التي نجتازها ونحن لم نستكمل بعد تحرير الأرض . . وبعد خمسة وعشرين عاماً من غياب الأحزاب السياسية ومع مشاكل التنمية الاقتصادية الحادة . . هنا قد تكون له مخاطره الوقتية ومن ثم فقد كان يكفي في مواجهة هذه المخاطر أن يقتصر هذا الشرط على الفصل التشريعي الحالي .

كان هذا هو الرأي الذي عرضته ، وبدا أن المجلس كان على إستعداد لتقبله بل أكاد أقول إنه ربما بدا مقبولاً عند بعض المعارضة ، حتى إن السيد العضو عبد الفتاح حسن نبه - دلالة عدم معارضته للإقتراح - إلى أن الإقتراح الذي تقدمت به يقضى بقصر سريان هذا الشرط حتى بداية الدور الآخر من الفصل التشريعي الحالي .

وحينما أخذ الرأي على الإقتراح وأعلن رئيس المجلس نتيجة التصويت على هذا الشرط بإعتبره حكماً وقتياً ارتفعت أصوات تقول أن الشرط مستمر ! ووقف وزير الدولة لشئون مجلس الشعب وسكرتير عام الحزب يخفف من وقع هذه الأصوات التي طالبت باستمرار الشرط قائلاً أنه من الممكن في نهاية الفصل التشريعي أن نعيد

النظر في تعديل هذا الشرط وأضاف «لهذا يجب ألا نذكر في هذه المادة أن هذا القيد مقصور على الفصل التشريعي الحالى» . وهو ما قد يفهم منه أنه لا يجد بأساً من أن يصدر القانون متضمناً هذا الشرط كشرط استمرار على أن يعاد النظر فيه فيما بعد . وعاد رئيس المجلس يقول أن موافقة المجلس كانت على بقاء شرط العشرين خلال الفصل التشريعي الحالى أو تحديداً - وفق الاقتراح الذى قدمته - حتى بداية دور الانعقاد الأخير في الفصل التشريعي الحالى ، لأنه - وهذا هو نص كلام المهندس سيد مرعى - «لا يمكن أن يكون هذا الشرط مستمراً حيث لا يجوز أن يتحكم المجلس الحالى في تأسيس الأحزاب السياسية بعد انتهاء الفصل التشريعي الحالى !» فعاد وزير الدولة فوافق على إضافة عبارة «الفصل التشريعي الحالى» . . . وبعدها عرض اقتراح بأن تقدم طلبات التأسيس إلى وزير الداخلية بدلاً من أمين اللجنة المركزية . . . وحينما رفض هذا الاقتراح أعلن مصطفى كامل مراد أن المعارضة تترك الجلسة احتجاجاً على عدم موافقة المجلس على هذا الاقتراح كما تركها حزب مصر ليفعل ما يشاء بقانون الأحزاب !

ولم يكن هذا الموقف - رغم الجوار المشحون في جلسة استمرت حتى الرابعة والدقيقة الأربعين مساءً - منصفاً ! واكتفى في ذلك بأن أحيل على أقوال العضو المستقل عبد الفتاح حسن وقد سبق أن أشرت إليها وهى «أن لكل منا أن يدلى برأيه في شأن القيود الواردة بهذا المشروع ونحن جميعاً نخضع لرأى الأغلبية فهذا هو الحكم الديمقراطي السليم الذى نحنى جميعاً رؤوسنا له» !

ومهما يكن الأمر فقد مضى المجلس - وبعد انسحاب المعارضة - فيما بدأه من أن تكون الضوابط في إطار متوازن معقول . فحذف النص الذى كان يقضى بأن يعتبر الحزب منحللاً إذا لم يحصل على نسبة معينة في الانتخابات التالية . ووقف وزير الحكم المحلى محمد حامد محمود وسكرتير الحزب يقول ، وهو يعلن موافقة حزب مصر

على حذف هذه المادة ، إن الديمقراطية لا تبنى بالأغلبية فقط وإنما تبنى بالأغلبية والأقلية معاً .

ثم نقل إلى باب الأحكام الانتقالية والوقتية شرط العشرين - ويرغم أنى كنت أميل إلى أن يكون العدد عشرة - فالمهم أنه أصبح شرطاً وقتياً يبق لمدة لا تتجاوز نوفمبر عام ١٩٨٠ . بل إنه ودون انتظار لهذا الموعد ، لن نتردد في إلغائه حينما يكمل نضالنا في تحرير الأرض بالنصر بإذن الله .

واقصر النص في قانون الأحزاب على عدم تمتع الحزب الذى لا يحصل على عشرة مقاعد في الانتخابات القادمة بالمزايا التى ينص عليها قانون الأحزاب ، وهو نص له نظير في قانون الأحزاب في ألمانيا الاتحادية ، حيث لا يعترف بحقوق للأحزاب التى لا تحصل على خمسة في المائة من أصوات الناخبين ، أو على ثلاثة مقاعد على الأقل في (البوندستاغ) ، بل إن له نظيراً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قد لا يعلم الكثيرون أن هناك العديد من الأحزاب - غير الحزبين الجمهورى والديمقراطى - ولكن نظراً لأنها لم تنجح في الوصول إلى مقاعد الكونجرس فإنها لا تتمتع بالمزايا المقررة للأحزاب السياسية ، فلا تدخل في التقدير عند استخدام التلفزيون ووسائل الإعلام للدعاية الانتخابية ولا بالنسبة لحضور ممثلها عملية فرز الأصوات .

بقى من الاعتراضات ما يتعلق بسلطة اللجنة المركزية وعلاقتها بالأحزاب . ولو تابعنا مناقشات المجلس حول هذه الاعتراضات لوضح لنا أن مرجعها إما إلى حساسيات من تجربة الاتحاد الاشتراكى في مراحل سابقة ، أو تخوف من رقابة ومتابعة قد تهدد نشاط الحزب ، وإما كراهية لكل ما يتصل من قريب أو بعيد بهذا التنظيم السياسى « الاشتراكى » .

فبذ البداية وحينما طرحت مناقشة المشروع من حيث المبدأ ركز بعض الأعضاء

على سلبيات الاتحاد الاشتراكي ، وأن كل سلبية منها كفيلة بألا يكون له أية وصاية أو رقابة أو قوامة سياسية على الأحزاب التي تنشأ وفق ما ذكره الزميل ممتاز نصار ، وأنه « لا يمكن أن يكون هناك اتحاد اشتراكي وأحزاب في آن واحد » ، وقد ذهب زعيم المعارضة مصطفى كامل مراد إلى حد القول إن « الاتحاد الاشتراكي قد قتل بعد حركة التصحيح وانتهى أمره وكان يجب حله ، ولكن طالما أنه ما زال موجوداً في نصوص الدستور فيجب أن نتركه موجوداً في صيغة التحالف فقط ، وتحفظ خالد محيي الدين حول سلطات اللجنة المركزية لأنها غير واضحة ، وفي إمكانها أن تتدخل في أمور كثيرة ، بل إن لها الحق في طلب حل الحزب بمقولة أن النص على كفالة نظام الحزب لأوسع مدى للمناقشة الديمقراطية كشرط تأسيس قد يجعل العمل السياسي نوعاً من المخاطرة ، (وقد اقتنع المجلس بوجاهة هذا الاعتراض ونقل هذا الحكم من شرط للتأسيس وهو الذي يميز تحلفه طلب الحل إلى النص الخاص بمحتويات النظام الداخلي) .

وقد ظهر الخلاف حول النصوص المتعلقة بالاتحاد الاشتراكي وعلاقته بالأحزاب في أكثر من موضع .

ظهر أولاً حينما فضل بعض نواب المعارضة أن يقدم الإخطار بتأسيس الحزب إلى وزير الداخلية أو إلى الوزير المختص بالتنظيمات السياسية بدلا من أن يقدم إلى أمين اللجنة المركزية بل كان هذا الفريق يفضل أن يتولى وزير الداخلية أو وزير التنظيمات السياسية فحص الإخطار بدلا من أن تتولاه لجنة تضم - علاوة على وزير الداخلية ووزير التنظيمات السياسية - وزير العدل وثلاثة من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم من غير المتتمين إلى أى حزب سياسي ولم يكن هناك ما يمنع من الاستجابة إلى هذا الاقتراح ولكنه بدا لكثير من النواب وكأنه يقلل من قيمة الضمانات التي يقدمها المشروع ، ذلك أن

أمين اللجنة المركزية شخصية مستقلة ويقضى القانون بأنه إذا كان متنياً إلى حزب من الأحزاب كان عليه أن يوقف نشاطه الحزبي فور انتخابه أميناً ، والوزراء الثلاثة أحدهم وزير العدل ، وهو بحكم منصبه قاض سياسي ، ثم هناك ثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية أو نوابهم ، وقد نص على أن يكونوا من السابقين لاحتمال أن يعرض النزاع بعد ذلك على القضاء فلا يقع أى حرج من إلغاء قرار اللجنة إذا طعن فيه أمام القضاء . وفي النهاية يخضع قرار هذه اللجنة لرقابة القضاء ، فيقبل الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري ، ولا يمكن لهذه اللجنة المشكلة على هذا المستوى أن تغامر بالاعتراض على تأسيس أى حزب إلا إذا كانت هناك أسباب وجيهة لاعتراضها ، ثم إن قرارها بالاعتراض يجب أن يكون مسيئاً ، بل إن طالبي التأسيس يستطيعون أن يصلوا بالخصومة إلى المحكمة الإدارية العليا إذا لم تتصفهم محكمة القضاء الإداري . ولهذا فقد بدا هذا الاعتراض من بعض نواب المعارضة غير مقنع .

أما الموضوع الثانى الذى ظهر فيه الخلاف حول النصوص المتعلقة بالاتحاد الاشتراكي ، فكان فى طريقه تشكيل اللجنة المركزية ثم فى الاختصاصات المخولة أما عن طريقة تشكيل اللجنة المركزية فقد كان بعض الأعضاء يفضل أن تكون اللجنة المركزية مقصورة على أعضاء مجلس الشعب ، فى حين بدا عند معظم الأعضاء أن تشكيلها الموسع - الذى يضم إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية رؤساء وممثلى النقابات والاتحادات بل رؤساء الأحزاب السياسية الممثلة فى مجلس الشعب ثم بعض ذوى الرأى والخبرة والشخصيات العامة - أكثر ديمقراطية . وكان بعضهم يريد أن ينادى برئيس الدولة عن رئاسة اللجنة المركزية ، على حين أن رئيس الدولة هو الذى ناط به الدستور السهر على تأكيد سيادة الشعب واحترام الدستور وحماية الوحدة الوطنية ، وأن يرمى الحدود بين السلطات ، فوجوده على رئيس اللجنة المركزية ضمان لأدائها رسالتها .

وركز آخرون على أن اللجنة المركزية ستصبح عملاً مشكلة من غالبية أعضاء الحزب واقترح أن تكون ممثلة للأحزاب على قدر متساوٍ باعتبارها جبهة قومية بين الأحزاب (الدكتور محمود القاضي يجلسه ٢٩ مايو) وهذا الاقتراح لا يتفق مع كل ما سبق أن قلناه من أن الاتحاد الاشتراكي لا يزال قائماً في الدستور، مستنداً إلى نظرية التحالف بين قوى الشعب العاملة لا إلى نظرية الجبهة الوطنية بين الأحزاب . مع تسليمي بأن التطور قد ينتهي مستقبلاً إلى أن تعدل طبيعة الاتحاد الاشتراكي ليصبح جبهة بين الأحزاب ، وقد كان هذا رأيي في مقال نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٢ سبتمبر عام ١٩٧٤ أى قبل أن نبدأ تجربة المنابر حيث قلت : «إن الطريق سيصبح مفتوحاً لتتحول المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي إلى منابر ثابتة ، فينار الحماس والحوار الحى الذى يفترقه الاتحاد الاشتراكي ، وتتشأ التجمعات فى داخله وتلتزم بأساسيات وحدود متفق عليها وتنوع اجتهاداتها فيما عداها . . وهذه الاتجاهات الثابتة قد تتطور إلى أحزاب وعندئذ يمكن أن يتحول الاتحاد الاشتراكي إلى جبهة وطنية بين هذه الأحزاب ، ويتخذ التحالف الوطنى شكلاً مختلفاً . . لضمان أن يكون الانتقال من الشمول إلى التعدد انتقالاً سلمياً لا يحدث هزات عنيفة . . » .

وكان البعض يتخوف من اختصاصات الاتحاد الاشتراكي الممثلة فى اللجنة المركزية ، وهى أنها تستهدف الحفاظ على مبادئ ثورنى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو ، ودعم الوحدة الوطنية ، وتحالف قوى الشعب العاملة ، والمكاسب الاشتراكية ، وتوطيد السلام الاجتماعى ، وتعميق النظام الاشتراكي الديمقراطى وتوسيع مجالاته . والواقع أن هذه الاختصاصات لا تعدو ترديد حكم المادة الخامسة من الدستور مع تأكيد بعض المبادئ التى وردت فى أكثر من نص آخر فى المشروع . وهذه الاختصاصات لا تتجسد إلا فى أمور محددة لا تخيف :

فهى تتجسد أولاً فى الاختصاصات المخولة للجنة التى تتولى فحص الإخطارات

عن تأسيس الأحزاب للتحقق من توافر الشروط التي تطلبها القانون .
وهي تتجسد قائماً فيما هو مقرر لهذه اللجنة من أنها تضع القواعد المنظمة لاتصال
الحزب بأى حزب أو تنظيم سياسى أجنبى . ويلاحظ هنا أنها تضع قواعد عامة
تنطبق على جميع الأحزاب لا قواعد خاصة بحزب معين .

وهي تتجسد ثالثاً فيما حوله القانون لأمين اللجنة المركزية من أن يطلب من محكمة
القضاء الإدارى حل الحزب إذا فقد شرطاً من شروط التأسيس ، أو صدر حكم
نهائى بإدانة قيادات الحزب كلها أو بعضها فى جرائم خطيرة معينة .

وقد أثار هذا الاختصاص الأخير «زوبعة» فى وجه القانون . . فلتأمله جيداً . .
فأما عن مبدأ جواز حل الحزب بحكم قضائى ، فإن له نظيراً فى قانون الأحزاب
فى ألمانيا الاتحادية ، حيث ينص على أن الأحزاب التى يبدو من برامجها أو من
تصرفات أعضائها أن من شأنها العدوان على النظام الدستورى الحر والديمقراطى ، أو
تعريض الدولة للخطر تعتبر غير دستورية ، وتختص المحكمة الدستورية بالفصل فى
عدم دستورتها .

ولورجعنا إلى اقتراح الزميل الدكتور محمود القاضى بشأن تنظيم الأحزاب
السياسية- وهو مأخوذ من قانون تنظيم الأحزاب السياسية الذى صدر فى بداية
الثورة- نراه يميز للوزير المختص أن يطلب من محكمة القضاء الإدارى حل الحزب ،
وذلك إذا أخل بحكم من أحكام هذا القانون . كذلك فإن الاقتراح المقدم من
الزميل عبد الفتاح حسن كان يعاقب على مخالفة أى نص فى هذا القانون بالسجن
وإغلاق أمكنة الحزب . وحقيقة ليس هذا كله مطابقاً للمشروع الذى قدمه حزب
مصر ، ولكنه ليس بعيداً عن فكرته الأساسية ، وهو ضمان عدم انحراف الحزب
السياسى عن رسالته القومية ،

فن ناحية ، فإن القانون لم يخول أمين اللجنة المركزية إصدار قرار بحل الحزب بل

إن كل ما خوله أن يطلب من القضاء إصدار حكم بحل الحزب . ثم إنه لا يتقدم بهذا الطلب إلا بعد موافقة اللجنة التي سبق أن أشرنا إلى أنها تضم ثلاثة من كبار رجال القضاء السابقين ، وأن قرارها يجب أن يكون مسبباً .

وأن هذا الطلب يجب أن يكون مبنياً على أحد الأسباب التي حددها القانون وليس على مطلق الخطر في أن يكون في وجود الحزب أو استمراره تهديد للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى . وقد حصر القانون ذلك في سببين رئيسيين :

السبب الأول : هو فقد شرط من شروط التأسيس ، فإذا غير الحزب برنامجه مثلاً وضمه ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو ضممه دعوة إلى إلغاء الإصلاح الزراعى أو إلغاء القطاع العام مثلاً ، كان لأمين اللجنة المركزية أن يطلب من محكمة القضاء الإدارى حل الحزب ، لأن من شروط التأسيس ألا تتعارض برامج الحزب مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ولا مع المكاسب الاشتراكية مثلاً . وإذا قام الحزب الذى تأسس سليماً بإقامة تشكيلات عسكرية محظورة كان الحزب مخالفاً لشرط من شروط تأسيسه ، ومثل ذلك إذا ما أقام تنظيمًا سرّيًا مما يحظره القانون .

أما السبب الثانى : وربما كان مصدر تخوف بعضهم ، فهو أن القانون يجعل من بين الأسباب التي تجيز التقدم إلى المحكمة بطلب حل الحزب أن يصدر حكم نهائى بإدانة قيادات الحزب كلها أو بعضها فى جريمة من الجرائم المخلة بالوحدة الوطنية ، أو تحالف قوى الشعب العاملة ، أو السلام الاجتماعى ، أو بالنظام الاشتراكى الديمقراطى ، وذلك إذا كانت الجريمة قد وقعت بسبب أو بمناسبة مباشرة هذه القيادات لنشاط الحزب أو تصرفاته .

ولتأمل بإمعان هذه الأسباب . .

إنها أولاً : أسباب لا تجيز إلا التقدم بطلب الحل إلى القضاء . .

وهي ثانياً : أسباب يجب ألا تكون مبنية على ما يعتقدُه الأمين الأول على أنه تهديد للوحدة الوطنية أو التحالف أو السلام الاجتماعي إلى آخره ، بل يجب أن تكون مستندة إلى حكم نهائي بالإدانة أى حكم من القضاء الجنائي ، وفي جرائم محددة . وقد ظن بعضهم أن عبارات مثل الجرائم المخلة بالوحدة الوطنية وبالتحالف عبارات إنشائية غير محددة . ولكننا تكفلنا بتحديد نطاق هذه العبارات في مضابط جلسات المجلس ، وأصبح هذا التحديد الذي لم تعترض عليه الحكومة ولا مقرر المشروع تفسيراً موضحاً للنص ، فعلى سبيل المثال أننى قلت إن جرائم الإخلال بالوحدة الوطنية يجب أن تكون مستمدة من أحكام قانون العقوبات ، ومثلها جريمة التحريض على بعض طائفة من الناس أو جريمة التشويش على إقامة الشعائر الدينية . وإن الجرائم المخلة بتحالف قوى الشعب العاملة تتضمنها نص أضيف إلى قانون العقوبات في عام ١٩٧٠ يعاقب على إنشاء أو الانضمام إلى جمعية تدعو ضد تحالف قوى الشعب العاملة .

ثم إن الإدانة هنا يجب أن تكون لقيادات الحزب كلها أو بعضها لسبب يرجع إلى مباشرة نشاط الحزب أو بمناسبة مباشرة هذا النشاط .

ثم إن هذا كله في النهاية وبرغم صدور الحكم النهائي بالإدانة مرجعه إلى تقدير محكمة القضاء الإداري التي يجوز الطعن في حكمها أمام المحكمة الإدارية العليا^(١) وقد كان هناك فقرة في هذه المادة تتضمن أسباباً أخرى تجيز التقدم بطلب حل الحزب وهي قيام دلائل جدية على قيام تهديد خطير للوحدة الوطنية ، أو تحالف قوى الشعب العاملة ، أو السلام الاجتماعي ، أو للنظام الاشتراكي الديمقراطي ، وذلك نتيجة لنشاط الحزب وتصرفاته . وحقيقة كان يمكن أن يكون حكم هذه الفقرة

(١) لمن يريد الرجوع إلى المناقشات التي جرت في مجلس الشعب بهذا الشأن ، فليرجع إلى مضبطة الجلسة

٥٧ (دور الانعقاد العادي الأول) بتاريخ ١٢ يونيو عام ١٩٧٧ .

مدعاة للتخوف . لأنها كانت تكفى بقيام «الدلائل الجديدة» على قيام «تهديد بالخطر» لا على وقوع الخطر فعلا بصدور حكم نهائى بالإيداع فى هذه الجرائم . وإنصافاً فإن حزب مصر لم يتردد فى مراجعة نفسه فى هذا الحكم فوافق المجلس على الاقتراح الذى قدمته بجلسته ١٢ يونية عام ١٩٧٧ بجذف هذه الفقرة .

هذه هى مجمل الاعتراضات التى ثارت بشأن النصوص التى وردت فى قانون الأحزاب متعلقة بالاتحاد الاشتراكى وعلاقته بالأحزاب ، ولا أعتقد ، مع وجهة بعض الاعتراضات ، أن هذه النصوص تحتمل الوصف اللاذع الذى أضفاه بعضهم عليها من أنها تخلق وصاية على الأحزاب بعد هذه التعديلات التى أدخلت على المشروع عند مناقشته بالمجلس .

غير أن بعض الملاحظات التى أبديت حول تسمية اللجنة المركزية ربما كانت فى محلها . وقد كنت أفضل تسمية أخرى مثل المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى . وقد كانت حجتي فى ذلك التى عرضتها بجلسته أول يونية عام ١٩٧٧ أن تعبير اللجنة المركزية يقتضى أن تكون هناك تشكيلات تنتهى إليها ، وقد ألغيت هذه التشكيلات فى القانون ، وأن الرئيس السادات حينما اقترح هذه اللجنة المركزية وصفها فى خطابه أمام مجلس الشعب بأنها « لجنة مركزية موسعة تصبح بمثابة المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى » .

وأيًا كانت التسمية فإن هذه اللجنة المركزية تشبه فعلا المؤتمر العام ، ومهمتها الأساسية كما قال الرئيس السادات : « المحافظة على صيغة تحالف قوى الشعب التى ما زلنا نتمسك بها ونحن نواجه معارك لا تزال تنتظرنا على طريق التحرير والتعمير » . فإذا بقى بعد ذلك من اعتراض على اللجنة المركزية . . لا أعتقد أنه ما خوله لها القانون من أنها تحدد القواعد التى تؤول بها أموال الاتحاد الاشتراكى إلى الأحزاب . . أو أن تضع القواعد المتعلقة بالتنازل عن حق إيجار الأماكن التى كان يشغلها الاتحاد الاشتراكى . .

على أن هناك أحكاماً أخرى كنت أتمنى لو أضيفت إلى المشروع ، ونصوصاً أخرى حذفتم منه . . . وكنت أتمنى بقاءها ؟ ولو ساءها بعضهم قيوداً !

فقد كان من بين ما أثاره بعضهم من تساؤلات حول قانون تنظيم الأحزاب السياسية هو مدى الحاجة إلى إصدار مثل هذا القانون ، في حين أن مصر لم تعرف نظيراً له قبل الثورة وأن الأحزاب السياسية تنشأ في معظم الدول طليقة بغير تنظيم .

وقد كان هذا صحيحاً فيما مضى وحتى الحرب العالمية الأخيرة ، حيث بدت الحاجة إلى نوع من التنظيم . وبعد أن كانت معظم الدساتير لا تنص على حرية تكوين الأحزاب - باعتبار أن ذلك حق مقرر للمواطنين ، أو تشير إلى المبدأ دون أي تنظيم - إذ بالدساتير الحديثة تحدد بوضوح الإطار الذي تعمل الأحزاب السياسية في نطاقه ، والمبادئ التي تلتزمها . ونجد مثل هذه النصوص في الدستور الفرنسي الذي يحدد أن على الأحزاب السياسية أن تتخذ مبادئ السيادة الوطنية والديموقراطية ، وفي دستور ألمانيا الاتحادية الذي ينص في صلبه على جواز أن يحكم بعدم دستورية قيام الحزب الذي يعوق الحريات الديمقراطية بسبب أهدافه أو تصرفات أعضائه . وفي دستور إيطاليا الذي يحظر الجمعيات التي تسعى ولو بطريقة غير مباشرة إلى أهداف سياسية عن طريق تشكيلات ذات طابع عسكري ، وفي دستور تركيا الذي يتطلب في برامج الأحزاب أن تكون مطابقة لمبادئ الجمهورية الديمقراطية ، والذي يجيز حل الأحزاب التي لا تراعي ذلك ، ثم نجد مثل هذا التنظيم أيضاً في دساتير معظم الدول الأفريقية مثل : السنغال ، وساحل العاج ، والصومال ، ومالي ؛ وتتفق جميعها على حظر تكوين الأحزاب والجمعيات السرية ذات الطابع العسكري أو القبلي ، أو التي تتضمن تحريضاً على الحقد والتعصب العنصري أو الديني ، وتتطلب في الأحزاب احترام السيادة القومية والديموقراطية .

ويبدولنا مما تقدم أننا نجد نظيراً لما تضمنه قانون الأحزاب مما سبق أن أشرنا إليه

في الفصول السابقة بشكل أو آخراً في معظم النظم المقارنة .
على أن الجديد الذي أود أن أتناوله في ختام هذه الدراسة هو نوع من الحاجة إلى
تنظيم المعونة المالية للأحزاب السياسية . وقد بدأت هذه الدعوة لأول وهلة مرفوضة ثم
قبلتها اللجنة التشريعية في مشروعها الذي عرض على المجلس ، ولكن الرأي قد انتهى
في مجلس الشعب إلى رفضها ، بل عدم تمسك حزب الأغلبية بالنص الذي كان
يتضمنه المشروع في هذه القانون .

كان المشروع يتضمن المادة ١٢٣ التي تنص على الآتي : «يجوز للجنة المركزية
أن تقرر معونة مادية أو عينية للحزب بمراعاة ظروف الحزب ، وحجم موارده ،
وعدد أعضائه ، وذلك من أموال الاتحاد الاشتراكي العربي ، أو من المبالغ
المخصصة للاتحاد في موازنة الدولة :

ويجوز للجنة المركزية أن تضع حداً أقصى لما يجوز أن يقبله الحزب من تبرعات ،
أو لما يفرضه من اشتراكات على أعضائه» .

وكان هذا النص يمثل - مع نصوص أخرى وردت في المشروع مثل حظر
حصول الحزب على أي تبرع أو ميزة أو منفعة من جهة أجنبية ، أو من أشخاص
اعتبارية ولومصرية ، مثل الشركات والمؤسسات مع الترام الحزب بالإعلان عن اسم
التبرع في الحالات الأخرى إذا زادت قيمة التبرع عن خمسمائة جنيه في المدة
الواحدة ، أو عن الألف جنيه في العام الواحد ، ومع النص على عدم جواز خصم
قيمة التبرع من أوعية الضرائب المختلفة ، وكذلك حظر القيام بأعمال تجارية على
الأحزاب السياسية . أقول كانت هذه النصوص مجتمعة تمثل - خط دفاع ضد
الانحراف ، وتغل ضماناً لعدم وقوع الحزب السياسي تحت سيطرة رأس المال أو
سيطرة الشركات .

وأذكر أنني دافعت عن هذه النصوص دفاعاً مطولاً في مجلس الشعب بجلسته ١٢

يونيو عام ١٩٧٧ وأشرت إلى ما جرى في إيطاليا منذ سنوات ، حينما تبين أن شركة «بريتيش بتروليم» البريطانية قد قدمت تبرعات ضخمة لبعض الأحزاب السياسية في إيطاليا في الفترة من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٣ ، وقد ترتب على ذلك صدور قانون في إيطاليا عام ١٩٧٤ ينظم مساهمة الدولة في تمويل الأحزاب ، حتى لا تقع تحت سيطرة رأس المال ، مع حظر قبول أى نوع من الإعانات من جهات أجنبية .

وينجد مثل هذا الحظر في قانون الأحزاب في تركيا وفي ألمانيا الاتحادية .

وكان يكمل هذه النصوص كما قلت هذا النص الذى تقرر حذفه ، فإدما نأخذ من التبرعات والإعانات حتى من الشركات والأفراد ، ومادما نحظر على الأحزاب القيام بأعمال تجارية- فإن علينا أن نستكمل تمكين الأحزاب السياسية من القيام بمسئولياتها .

فيا مضى كانت الأحزاب السياسية تمول من كبار الأثرياء الذين ينضمون إليها ، وكانت الأحزاب المصرية تحوص على أن تجتذب إليها بعض هؤلاء الأثرياء . . فإذا سيكون الوضع الآن ؟

لقد فطنت معظم الدول إلى هذه المشكلة . ونحت يدى تقرير ضخم قدمته اللجنة التى شكلها مجلس العموم البريطانى برئاسة اللورد «هوتون» ويرجع إلى أغسطس عام ١٩٧٦ ، وموضوعه «تمويل الأحزاب السياسية» ذلك أن إنجلترا نفسها ، وهى الدولة التى كانت دائماً ترفض أن تمول الأحزاب السياسية عن طريق الدولة قد انتهت إلى قبول ذلك .

وقبلها أمثلة كثيرة . .

في النمسا صدر قانون في عام ١٩٧٥ ينظم اشتراك الدولة في تمويل الأحزاب السياسية . فكل حزب يحصل على ثلاثة مقاعد يحصل على منحة قدرها ٢٣ ألف جنيه استرليني ، وتحصل جميع الأحزاب على هذا المبلغ بقدر متساو ، ثم تحصل

الأحزاب بعد ذلك على معونة إضافية وفق عدد أعضائها الممثلين في البرلمان ، أو وفق الأصوات التي حصلت عليها ، ويبلغ باقي الاعتماد المقرر لذلك ما يوازي مليوناً ومائتي ألف جنيه استرليني . بل إن الأحزاب التي لا تحصل على مقاعد في البرلمان تحصل على إعانة وفق نسبة الأصوات التي حصلت عليها ، وقد انطبق ذلك على الحزب الشيوعي في النمسا الذي حصل على ١,٥ في المائة من الأصوات .

وفي ألمانيا الاتحادية - وفق قانون الأحزاب الصادر عام ١٩٦٧ - يستحق الحزب ما يوازي ٧٦ بنساً عن كل ناخب أحل بصوته لمصلحة الحزب ، وقد بلغ مجموع المعونات التي قدمت للأحزاب في ألمانيا الاتحادية خلال المدة من ٧٣ إلى ١٩٧٦ ١٤٥ مليون مارك ، وهو ما يوازي ٣٢ مليون جنيه استرليني تقريباً ! وقد سبق أن أشرت إلى القانون الذي صدر في إيطاليا عام ١٩٧٤ . وتبلغ الإعانة السنوية ١٥ مليون ليرة لمجلس الشيوخ ، أي ما يوازي ١٠ ملايين جنيه استرليني ، ونصفها لمجلس النواب .

ولا أريد أن أطيل ، فمثل هذه الإعانات للأحزاب السياسية عن طريق ميزانية الدولة قد أصبحت مقررة في كندا ، والدانمرك ، وفنلندا ، وهولندا .

بل إنه من المقرر في الولايات المتحدة الأمريكية - طبقاً لقانون الانتخاب - تقديم معونات مالية في انتخابات الرئاسة الأمريكية بالنسبة لمرشحي الحزبين الرئيسيين : (الجمهورية والديموقراطية) فيحصل كل حزب على ٢٢ مليون دولار ، وتحصل الأحزاب الأخرى على نسبة حسب مجموع ما حصلت عليه من أصوات في الانتخابات السابقة على ألا تقل عن ٥ ٪ . ومقابل ذلك وضعت قيود على تبرعات الأفراد التي لا يجوز أن تتجاوز ألف دولار لأي مرشح ، ولا تتجاوز ٢٥ ألف دولار في العام لكل مستويات الترشيحات المختلفة . ويلتزم المرشحون بأن يقدموا بياناً عن التبرعات التي حصلوا عليها !

هذا كله يجرى في بلاد عريقة في الديمقراطية . وقد قصد بهذه الأحكام حماية الممارسة الديمقراطية من التأثير الضار ومن التعدد غير المشروع . ومع ذلك فإنه في ختام مناقشة قانون الأحزاب في المجلس (جلسة ١٤ يونيو ١٩٧٧) ، وتمت تأثير ما تركته تجربة الاتحاد الاشتراكي من انطباع عن الإسراف في الميزانية التي كانت مرصودة وقف السيد محمد حامد محمود وزير الدولة للحكم المحلي وأعلن وسط تصفيق الأعضاء أنه «بعد التداول مع السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء ورئيس حزب مصر العربي الاشتراكي فإن حزب مصر يرى حذف هذه المادة برمتها . . . وذلك حتى لا تتحمل خزانة الدولة أو الاتحاد الاشتراكي أية أعباء أخرى من أجل نشاط الأحزاب ، وعلى كل حزب أن يؤدي واجبه وأن يقيم أوده بنفسه ، على أعضائه أن يسهموا في ذلك دون تدخل من الحكومة ، ودون أن تتحمل الدولة أية أعباء في الخزانة العامة» .

وهكذا سقط هذا النص برغم اقتناعي بسلامته خاصة أن اللجنة المركزية وفق ما اقترحته بالجلسة كانت ستتولى وضع قواعد عامة بشأن تقرير هذه المعونة على النحو المقرر في القوانين التي أشرت إليها ، ولم تكن ستقرر كمعونة لحزب معين أو في حالة معينة مما قد يخشى معه أن ينطوى على تأثير غير مباشر .

وقد كان من المنطق - وقد سقط هذا النص - أن يسقط نص آخر يجيز توزيع مقر الاتحاد الاشتراكي على الأحزاب . . . ولكن السيد وزير الحكم المحلي أعلن أيضاً وسط تصفيق الأعضاء أنه «بالنسبة لتوزيع مقر الاتحاد الاشتراكي ، فإنه لظروف موقوتة وبسبب أزمة الإسكان المتحكمة فينا الآن - يرى السادة الزملاء أنه يجب تيسير قيام الأحزاب في هذه الفترة الموقوتة ، وأن نعمل على توفير الأماكن لها من المقار التي يشغلها الاتحاد الاشتراكي الآن» .

هذه ناحية من نواحي التنظيم التي كنت أتمنى لو تضمنها القانون . وكانت هناك

إضافة أخرى ترمى إلى نفس الهدف وهو تخصيص الأحزاب السياسية ضد الانحراف .
فن المعروف أن الشركات تسعى إلى جذب بعض رجال السياسة إلى عضوية
مجالس إدارتها تلمساً لإنجاز مصالحها . ولذلك فإن قانون مجلس الشعب يحظر تعيين
أعضاء المجلس مدة عضويتهم في الشركات الأجنبية ، وجاءت تعديلات قانون
استثمار المال العربي والأجنبي ، وأضافت قيوداً بالنسبة لتعيين أعضاء مجلس الشعب
والوزراء السابقين في شركات الاستثمار المشتركة وهي شركات مصرية يسهم فيها
رأس المال الأجنبي .

وقد اقترحت أن يتضمن قانون تنظيم الأحزاب مادة لا تجيز لرئيس الحزب أو
أحد من قياداته أن يكون مديراً أو عضواً بمجلس إدارة أو خبيراً أو مستشاراً لشركة
مساهمة تكفل لها الحكومة مزايا خاصة أو ترتبط معها بعقد احتكار أو أشغال عامة أو
التزام بمرفق عام أو في شركة من شركات الاستثمار .

وقد استوحيت هذا النص مما كان يقضى به قانون تنظيم الأحزاب السياسية
الذى صدر في الأيام الأولى للثورة . وقد تقدم العضو المستقل على سلامة (من
الوفدين السابقين ومن مؤسسى حزب الوفد الجديد) باقتراح مماثل في نفس الجلسة
(٣١ مايو ١٩٧٧) .

ودافع عنه الزميل على سلامة قائلاً إننا نريد به « أن تكون حياتنا الحزبية حياة
نظيفة خالية من كل دنس ورجس » ولكن نظر هذا الاقتراح قد أرجئ بناء على
طلب الدكتور محمد حلمى مراد ، ثم تاه بعد ذلك في سبيل الاقتراحات التى قدمت
بعد ذلك ، فلم يجد طريقه إلى الصدور .

ويبدو أن الحكمة من وراء هذا النص لم تكن واضحة حتى ظن البعض أنه قد
قصد به رئيس حزب الأحرار الاشتراكيين مصطفى كامل مراد الذى يتولى رئاسة
مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام ، (لا الشركات الخاصة التى ترتبط مع

الحكومة بمزايا معينة وفق ما جاء بالنص) وفق ما أشار إليه زميله في الحزب فكرى مكرم عبيد في الجلسة التالية ، الذى رأى فى هذا الاقتراح قيداً جديداً يراد إضافته إلى القيود الأخرى التى تضمنها القانون .

بقى بعد ذلك فى قانون تنظيم الأحزاب السياسية نقطتان تستحقان التنبيه إليهما . النقطة الأولى وردت فى صلب القانون وهى المتعلقة بالعقوبات على مخالفة أحكام هذا القانون . وقد كانت هذه النقطة موضع تخوف كثير من أعضاء المعارضة .

فالمشروع يعاقب على إنشاء تنظيم حزى غير مشروع وعلى الانضمام إليه أو الدعوة أو الترويج له . ولو قارنا العقوبات التى انتهى إليها المجلس بالعقوبات التى كانت واردة فى القرار بقانون ٢ لسنة ١٩٧٧ الذى وافق عليه الشعب فى الاستفتاء . لتبين لنا إلى أى حد استطعنا أن نعيد إلى هذه النصوص توازنها . فقد كان القرار بقانون يسوى فى العقوبة بين إنشاء التنظيم غير المشروع وبين مجرد الانضمام إليه ، ولكن المجلس انتهى إلى تخفيف عقوبة الإنضمام بحيث تصبح عقوبة الجنحة بدلا من عقوبة الجناية كما أنه ألغى النص على الدعوة إلى الإنشاء أو الترويج . ولم تشدد العقوبات إلا حيث يكون التنظيم معادياً لنظام المجتمع أو ذا طابع عسكرى أو نشأ نتيجة التخابر مع دولة أجنبية .

وكان المشروع يعاقب بعقوبة جنائية كل عضو فى حزب قبل ميزة أو منفعة من شخص اعتبارى مصرى مثل الشركات مثلاً أو من أية جهة أجنبية ، فعدلنا النص فى الجلسة وطلبنا أن يكون الحصول على الميزة أو المنفعة بغير وجه حق وأزلت العقوبة إلى حد مناسب ومعقول .

وهكذا- وإنصافاً للحقيقة والتاريخ - استطاع الرأى المستقل المستنير داخل حزب الأغلبية أن يدخل على هذا المشروع تعديلات جوهرية بددت كثيراً من

المخاوف التي راودت أعضاء المعارضة والاعتراضات التي وجهت إلى المشروع .
أما النقطة الثانية التي أود أن أشير إليها في ختام هذه الدراسة ، فهي أن القانون
قد كفل أن يكون للحزب صحيفة لا يحتاج في إصدارها إلى ترخيص ، ولكن الأمر
لا يزال في حاجة إلى تنظيم استخدام وسائل الإعلام استخداماً سليماً بين الأحزاب
لمختلفة وبوجه عام فإن نظامنا السياسي والدستوري لا يزال في حاجة إلى مراجعة
شاملة حتى يمكن للأحزاب أن تنشأ بجرية وأن تمارس الديمقراطية بجرية . .
وبقيت مجموعة أخرى من الأسئلة عن مستقبل العمل السياسي في مصر وما يمكن
أن يحدده قيام الأحزاب من آثار دستورية على ممارسة العمل السياسي . . وعن دور
رئيس الجمهورية والمؤسسات الدستورية الأخرى وهي أسئلة لا يمكن الإجابة عنها
بموضوعية بعد أن طال بنا الحديث إلا إذا أفردنا لها دراسة أخرى تتناول خطوات
الممارسة الدستورية منذ قيام ثورة التصحيح لتتعرف على المدى الذي يمكن أن تصل
إليه في ظل الانتقال من الشمول إلى التعدد .

obeikandi.com

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول الأحزاب السياسية

مادة ١ - للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لآى حزب سياسى وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ - يقصد بالحزب السياسى كل جماعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم .

مادة ٣ - تسهم الأحزاب السياسية التى تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون فى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن على أساس الوحدة الوطنية

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ فى ٧ يوليو سنة ١٩٧٧ .

وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين وذلك كله على الوجه المين بالدستور. وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيماً وطنية وشعبية وديموقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسياً .

مادة ٤ - يشترط لتأسيس أى حزب سياسى ما لى :

أولاً : عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه مع :

(أ) مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدراً رئيسياً للتشريع .

(ب) الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى

الديموقراطى والمكاسب الاشتراكية .

ثانياً : تميز برنامج الحزب عن برامج الأحزاب القائمة وقت الإخطار عن

تأسيسه فى السياسات التى تعتمد عليها فى تحقيق أهدافه فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ثالثاً : عدم قيام الحزب على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافى أو على

أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

رابعاً : عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أية تشكيلات عسكرية أو شبه

عسكرية .

خامساً : عدم قيام الحزب كفرع لحزب فى الخارج .

سادساً : علانية مبادئ وأهداف ووسائل الحزب وتشكيلاته وقياداته .

مادة ٥ - يجب أن يشمل النظام الداخلى للحزب القواعد التى تنظم كل شئونه

السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية بما يتفق وأحكام هذا القانون ، ويجب أن

يتضمن هذا النظام بصفة خاصة ما يأتى :

أولاً : اسم الحزب ويجب ألا يكون مماثلاً أو مشابهاً لاسم حزب قائم .

ثانياً : بيان المقر الرئيسي للحزب ومقاره الفرعية إن وجدت - ويجب أن تكون جميع مقر الحزب داخل جمهورية مصر العربية وفي غير الأماكن الإنتاجية أو الخدمية أو التعليمية .

ثالثاً : المبادئ أو الأهداف التي يقوم عليها الحزب والبرامج أو الوسائل التي يدعو إليها لتحقيق هذه الأهداف .

رابعاً : شروط العضوية في الحزب ، وقواعد وإجراءات الانضمام إليه ، والفصل من عضويته والانسحاب منه .

ولا يجوز أن توضع شروط للعضوية على أساس التفرقة بسبب العقيدة الدينية أو العنصر أو الجنس أو المركز الاجتماعي .

خامساً : طريقة وإجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وأجهزته القيادية ومباشرته لنشاطه وتنظيم علاقته بأعضائه على أساس ديمقراطي وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية لأي من هذه القيادات والتشكيلات ، مع كفالة أوسع مدى للمناقشة الديمقراطية داخل هذه التشكيلات .

سادساً : النظام المالي للحزب شاملاً تحديد مختلف موارده والمصرف الذي تودع فيه أمواله والقواعد والإجراءات المنظمة للصرف من هذه الأموال ، وقواعد وإجراءات إمساك حسابات الحزب ومراجعتها وإقرارها وإعداد موازنته السنوية واعتمادها .

سابعاً : قواعد وإجراءات الحل والاندماج الاختياري للحزب وتنظيم تصفية أمواله والجهة التي تؤول إليها هذه الأموال .

مادة ٦ - يشترط فيمن يقبل انضمامه إلى عضوية الحزب ما يلي :

١ - أن يكون مصرياً فإذا كان متجنساً وجب أن تكون قد مضت على تجنسه

خمس سنوات على الأقل ، ومع ذلك يشترط فيمن يشترك في تأسيس الحزب أن يكون من أب مصرى .

٢- أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية كاملة .

٣- ألا يكون من أعضاء الهيئات القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو من أعضاء الرقابة الإدارية أو المخبرات العامة أو من أعضاء السلك السياسى أو القنصلى .

مادة ٧- يجب تقديم إخطار كتابى إلى أمين اللجنة المركزية المنصوص عليها في المادة ٢٠ عن تأسيس الحزب موقعاً عليه من خمسين عضواً من أعضائه المؤسسين ومصداقاً رسمياً على توقيعاتهم على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، وترفق بهذا الإخطار جميع المستندات المتعلقة به ، وبصفة خاصة النظام الداخلى للحزب وأسماء أعضائه المؤسسين ، وبيان أموال الحزب ومصادرها والمصرف المودعة فيه ، واسم من ينوب عن الحزب في إجراءات تأسيسه .

ويعرض الإخطار عن تأسيس الحزب على اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم هذا الإخطار .

مادة ٨- تشكل لجنة على النحو التالى :

١- أمين اللجنة المركزية رئيساً

٢- وزير العدل

٣- الوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية

٤- وزير الداخلية

٥- ثلاثة من غير المنتمين إلى أى حزب سياسى من بين رؤساء

الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم . ويصدر باختيارهم قرار

من رئيس اللجنة المركزية

وتختص هذه اللجنة بفحص الإخطارات المقدمة عن تأسيس الأحزاب للتحقق من توفر الشروط المقررة في هذا القانون وذلك بالإضافة إلى اختصاصات اللجنة الأخرى التي نصت عليها أحكامه .

وللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ عرض الإخطار بتأسيس الحزب عليها الاعتراض بقرار مسبب على تأسيسه .

ويخطر رئيس اللجنة طالبي التأسيس بقرار الاعتراض وأسبابه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ صدوره .

ويجوز لطالبي التأسيس الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى خلال الثلاثين يوماً التالية لإخطارهم به وتفصل المحكمة في الطعن خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ إيداع عريضته .

مادة ٩ - يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويمارس نشاطه السياسى وذلك اعتباراً من اليوم التالى لانقضاء المدة المحددة بالفقرة الثالثة من المادة السابقة وذلك ما لم تكن قد اعترضت على تأسيسه اللجنة المنصوص عليها في المادة المذكورة أو من تاريخ الحكم بوقف تنفيذ قرارها بالاعتراض على هذا التأسيس أو بإلغاء هذا القرار ، ولا يجوز لمؤسسى الحزب ممارسة أى نشاط حزبي أو إجراء أى تصرف باسم الحزب إلا في الحدود اللازمة لتأسيسه وذلك قبل التاريخ المحدد لتمتعه بالشخصية الاعتبارية طبقاً لأحكام الفقرة السابقة .

مادة ١٠ - رئيس الحزب هو الذى يمثله في كل ما يتعلق بشئونه أمام القضاء أو أمام أية جهة أخرى أو في مواجهة الغير .

ويجوز لرئيس الحزب أو نائب عنه واحداً أو أكثر من قيادات الحزب في مباشرة بعض اختصاصات رئيسه وذلك طبقاً لنظامه الداخلى .

مادة ١١ - تتكون موارد الحزب من اشتراكات وتبرعات أعضائه وحصيله عائد

استثمار أمواله في الأوجه غير التجارية التي يحددها نظامه الداخلي ، ولا يعتبر من الأوجه التجارية في حكم هذه المادة استثمار أموال الحزب في إصدار صحف أو استغلال دور للنشر أو الطباعة إذا كان هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب . ولا يجوز للحزب قبول أى تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبي أو من جهة أجنبية أو من أى شخص اعتبارى ولو كان متمتعاً بالجنسية المصرية .

وعلى الحزب أن يعلن عن امم المتبرع له وقيمة ما تبرع به في إحدى الصحف اليومية على الأقل وذلك إذا زادت قيمة التبرع على خمسمائة جنيه في المرة الواحدة أو على ألف جنيه في العام الواحد .

ولا تخصم قيمة التبرعات التي تقدم للأحزاب من وعاء أية ضريبة نوعية أو من وعاء الضريبة العامة على الإيراد .

مادة ١٢ - لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على أغراضه وأهدافه طبقاً للقواعد والإجراءات التي يتضمنها نظامه الداخلي .

ويجب على الحزب أن يودع أمواله في أحد المصارف المصرية وأن يمسك دفاتر منتظمة للحسابات تتضمن إيرادات الحزب ومصروفاته طبقاً للقواعد التي يحددها نظامه الداخلي .

ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر ومستندات حسابات إيرادات ومصروفات الحزب وغير ذلك من شؤنه المالية وذلك للتحقق من سلامة موارد الحزب ومشروعية أوجه صرف أمواله ، وعلى الحزب أن يمكن الجهاز من ذلك .

وعلى الجهاز المذكور إعداد تقرير سنوى عن كافة الأوضاع والشئون المالية للحزب وإخطار أمين اللجنة المركزية والوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية بهذه التقارير .

مادة ١٣ - تعني المقار والمنشآت المملوكة للحزب وأمواله من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية .

مادة ١٤ - تعتبر أموال الحزب في حكم الأموال العامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات كما يعتبر القائمون على شئون الحزب والعاملون به في حكم الموظفين العموميين في تطبيق أحكام القانون المذكور ، وتسرى عليهم جميعاً أحكام قانون الكسب غير المشروع .

ولا يجوز في غير حالة التلبس بجناية أو جنحة تفتيش أى مقر من مقار الحزب إلا بحضور أحد رؤساء النيابة العامة ، وإلا اعتبر التفتيش باطلاً .
ويجب على النيابة العامة إخطار أمين اللجنة المركزية بما اتخذ من إجراء بمقر الحزب خلال ثمان وأربعين ساعة من اتخاذه .

مادة ١٥ - لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار إليه في المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة .

مادة ١٦ - يخطر أمين اللجنة المركزية والوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بأى قرار يصدره الحزب بتغيير رئيسه أو محل الحزب أو اندماجه أو بأى تعديل في نظامه الداخلى وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار .

١٧ - يجوز لأمين اللجنة المركزية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٨) أن يطلب من محكمة القضاء الإدارى حل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التى تؤول إليها هذه الأموال وذلك لأحد الأسباب الآتية :

أولاً : فقد شرط من شروط التأسيس المنصوص عليها في المادة (٤) .
ثانياً : صدور حكم نهائى بإدانة قيادات الحزب كلها أو بعضها في جريمة من

الجرائم المخلة بالوحدة الوطنية أو تحالف قوى الشعب العاملة أو السلام الاجتماعى أو بالنظام الاشتراكى الديمقراطى وذلك إذا كانت الجريمة قد وقعت بسبب أو بمناسبة مباشرة هذه القيادات لنشاط الحزب أو تصرفاته .

كما يجوز لأمين اللجنة المركزية بعد موافقة اللجنة المذكورة أن يطلب من تلك المحكمة بصفة مستعجلة وقف نشاط الحزب أو أى قرار من قراراته لأحد الأسباب المشار إليها وذلك إلى حين الفصل فى طلب حل الحزب .

وتعلن عريضة الطلب فى أى من الحالات السابقة شاملة الأسباب التى تستند عليها إلى رئيس الحزب خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداعها سكرتارية المحكمة ويجب على المحكمة أن تفصل خلال خمسة عشر يوماً فى طلب وقف نشاط الحزب أو أحد قراراته .

وعلى المحكمة أن تفصل فى طلب حل الحزب على وجه السرعة .
مادة ١٨ - لا يتمتع الحزب الذى لا يحصل على عشرة مقاعد على الأقل فى مجلس الشعب فى أية انتخابات عامة لاحقة لتأسيسه بالمزايا المنصوص عليها فى المادة (١٣) من هذا القانون .

مادة ١٩ - يستهدف الاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة رئيس الدولة الحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية وتوطيد السلام الاجتماعى وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته .

وتتولى هذه الاختصاصات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى .

مادة ٢٠ - تشكل اللجنة المركزية برئاسة رئيس الدولة وعضوية :

١ - كافة أعضاء مجلس الشعب .

٢ - رؤساء وممثلى النقابات المهنية والاتحاد العام للعمال والنقابات العالية العامة

والاتحادات التعاونية والاتحادات الغرف التجارية والصناعية .

٣- رؤساء وممثلي اتحادات الكتاب والطلاب والمجلس الأعلى للصحافة .
ويصدر بتحديد أسماء أعضاء اللجنة المشار إليها في البندين (٢) ، (٣) قرار من رئيسها .

٤- رؤساء الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس الشعب .
ويجوز بقرار من رئيس اللجنة أن يضم إلى عضويتها عدد من ذوى الرأى والخبرة والشخصيات العامة .

ولا يجوز في جميع الأحوال أن يزيد عدد أعضاء اللجنة من غير أعضاء مجلس الشعب على مائة وعشرين عضواً ، كما لا يجوز أن يقل أعضاء اللجنة من العمال والفلاحين عن نصف عدد أعضائها مع مراعاة أن تكون المرأة ممثلة في هذه اللجنة .
ويتخب أمين عام للاتحاد الاشتراكي العربى وأمينان مساعدان أحدهما من العمال أو الفلاحين بالطريق السرى المباشر من بين أعضاء اللجنة ، وعليهم وقف نشاطهم الحزبى فور انتخابهم إذا كانوا من المتممين لأحد الأحزاب السياسية .
ويكون الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربى أميناً للجنة المركزية ، ويعاونه في ذلك الأمينان المساعدان .

وتضع اللجنة لائحة لتنظيم أسلوب العمل فيها وكيفية ممارستها لاختصاصاتها .
ولا يؤاخذ أعضاء اللجنة عما يبدونه من آراء أو أفكار في أداء عملهم بها أو باللجان المتفرعة عنها .

وتصدر قرارات اللجنة نافذة وملزمة في حدود الاختصاصات المخولة لها طبقاً لأحكام هذ القانون .

مادة ٢١- تضع اللجنة المركزية القواعد المنظمة لاتصال الحزب بأى حزب أو تنظيم سياسى أجنبى وذلك بناء على ما يقترحه أمين اللجنة .

ولا يجوز لأى حزب التعاون أو التحالف مع أى حزب أو تنظيم سياسى أجنبى
الإطباقاً للقواعد المشار إليها فى الفقرة السابقة .

الباب الثانى

العقوبات

مادة ٢٢ - يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار على خلاف
أحكام هذا القانون تنظيماً حزبياً غير مشروع ولو كان مستتراً فى وصف جمعية أو
هيئة أو منظمة أو جماعة أيّاً كانت التسمية أو الوصف الذى يطلق عليه .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا كان التنظيم الحزبى غير
المشروع معادياً لنظام المجتمع أو ذا طابع عسكرى أو إذا ارتكبت الجريمة بناء على
تخابر مع دولة أجنبية .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت الجريمة بناء على تخابر مع
دولة معادية .

وتتضى المحكمة فى جميع الأحوال عند الحكم بالإدانة بجل التنظيمات المذكورة
وإغلاق أمكنتها ومصادرة الأموال والأمتعة والأدوات والأوراق الخاصة بها أو المعدة
لاستعمالها .

مادة ٢٣ - يعاقب بالحبس كل من انضم إلى تنظيم حزبى غير مشروع ولو كان
مستتراً فى وصف جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيّاً كانت التسمية أو الوصف
الذى يطلق على هذا التنظيم .

وتكون العقوبة السجن إذا كان التنظيم المذكور فى الفقرة السابقة معادياً لنظام

الجمتمع أو ذا طابع عسكري أو إذا كان التنظيم قد نشأ بالتخابر مع دولة أجنبية وكان الجاني يعلم بذلك .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان التنظيم المذكور قد نشأ بالتخابر مع دولة معادية وكان الجاني يعلم بذلك .

مادة ٢٤ - يعنى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطة المختصة عن وجود أى من التنظيمات المشار إليها فى المادتين السابقتين وذلك إذا تم الإبلاغ قبل بدء التحقيق .

ويجوز للمحكمة الإغفاء من العقوبة إذا تم الإبلاغ بعد بدء التحقيق وساعد فى الكشف عن مرتكبى الجريمة الآخرين .

مادة ٢٥ - يعاقب بالحبس كل مسئول فى حزب سياسى أو أى من أعضائه أو من العاملين به قبل أو تسلم مباشرة أو بالواسطة مالمأ أو حصل على ميزة أو منفعة بغير وجه حق من شخص اعتبارى مصرى لممارسة أى نشاط يتعلق بالحزب .
وتكون العقوبة السجن إذا كان المال أو الميزة أو المنفعة من أجنبي أو من أية جهة أجنبية .

وتقضى المحكمة فى جميع الأحوال بمصادرة كل مال يكون متحصلاً من الجريمة .

مادة ٢٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (٤) أو الفقرة الثانية من المادة (٩) أو المادة (١٢) أو الفقرة الثانية من المادة (٢١) من هذا القانون .

مادة ٢٧ - لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

الباب الثالث

أحكام ختامية ووقتيّة

مادة ٢٨ - استثناء من أحكام المادة (٧) يشترط لتأسيس أى حزب سياسى من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى بداية الدور الأخير من الفصل التشريعى الحالى لمجلس الشعب ، أن يكون من بين مؤسسيه عشرون عضواً على الأقل من أعضاء هذا المجلس .

مادة ٢٩ - فيما عدا ما يصدر بتحديدده وتنظيمه قرار من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون تلغى أمانات وتنظيات ولجان ومؤتمرات الاتحاد المذكور .

مادة ٣٠ - تستمر قائمة التنظيمات السياسية الثلاثة الحالية وهى :

١ - حزب مصر العربى الاشتراكى .

٢ - حزب الأحرار الاشتراكيين .

٣ - حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

ويتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطها السياسى كأحزاب طبقاً لأحكام هذا القانون وعليها أن تختار أمين اللجنة المركزية والوزير المختص بالتنظيات الشعبية والسياسية بالأوراق والمستندات المتعلقة بتأسيسها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣١ - يحدد بقرار من أمين اللجنة المركزية طبقاً للقواعد التى تضعها اللجنة ما يؤول إلى الأحزاب المشكلة طبقاً لأحكام هذا القانون من أموال هذا الاتحاد خلال ستين يوماً من تاريخ العمل به .

ويجوز بقرار من أمين اللجنة المركزية التنازل عن حق إيجار الأماكن التي يشغلها الاتحاد المذكور إلى أى من الأحزاب المشار إليها أو إلى إحدى وحدات الجهاز الإدارى للدولة أو إحدى الهيئات العامة أو إلى غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة وطبقاً للقواعد التى تضعها اللجنة المركزية .

وتحل الجهة التى يصدر القرار بالتنازل إليها طبقاً لأحكام الفقرة السابقة بقوة القانون محل الاتحاد المذكور .

مادة ٣٢ - تلغى المادتان (٦،٢) من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ فى شأن حل الأحزاب السياسية ولا يجوز استناداً إلى أحكام هذا القانون إعادة تكوين الأنواب التى خضعت للمرسوم بقانون المشار إليه أو الأحزاب التى تتعارض مقوماتها مع مبادئى ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

وتلغى المواد الثانية والثالثة والتاسعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والمادة ٢ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن .

كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رجب سنة ١٣٩٧ (٢ بوليه سنة ١٩٧٧)

أنور السادات